



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

AnIsl 33 (1999), p. 1-16

Ayman Fu'ād Sayyid

.fāṭimī-al iqtā' -al Ṭabī'at طبعة الإقطاع الفاطمي

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711714	<i>La pensée et la pratique pharmacologiques d'Avicenne</i>	Sylvie Ayari
9782724711899	<i>BCAI 40</i>	
9782724711288	<i>Karnak-Nord XI</i>	Colin Hope
9782724711622	<i>BIFAO 126</i>	
9782724711059	<i>Les Inscriptions de visiteurs dans les Tombes thébaines</i>	Chloé Ragazzoli
9782724711455	<i>Les émotions dans l'Égypte Ancienne</i>	Rania Y. Merzeban (éd.), Marie-Lys Arnette (éd.), Dimitri Laboury, Cédric Larcher
9782724711639	<i>AnIsl 60</i>	
9782724711448	<i>Athribis XI</i>	Marcus Müller (éd.)

المراجع الأجنبية

- Brett, M. «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» in Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, OLA 73 (Louvain 1995), p. 39-52.
«The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 47-57.
- Cahen, Cl. «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzūmī», *JESHO* 15 (1972), p. 163-182.
«Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO* V (1962), p. 244-278.
«L'évolution de l'iqṭā' du IX^e au XIII^e siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales», *Annales ESC* VIII (1953), p. 25-52. Réédition dans *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, IFEAD, 1977, p. 231-269.
«Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide» *Arabica* III (1956), p. 8-30.
- EI² = *Encyclopédie de l'Islam*, Leyde.
- Lev, Y. «Army, Regime and Society in Fatimid Egypt 358-487 / 968-1094», *IJMES* 19 (1987), p. 337-366.
State and Society in Fatimid Egypt, Leyde-Brill. 1991.
- Rabie, H. *The Financial System of Egypt A.H. 564-642 / A.D. 1159-1341*, London. 1972.

ابن ممتاى (أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير أبو سعيد مينا) المتوفى سنة ٦٠٦هـ/
١٢٠٩م.

«قوانين الدواوين»، جمعه وحققه عزيز سوريال عطية، القاهرة - الجمعية الملكية الزراعية ١٩٤٣.
ابن ميسر (تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب)، المتوفى سنة
٦٧٧هـ/١٢٧٨م.

«المنتقى من أخبار مصر»، انتقاه تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد،
القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨١.
ناصر خسرو قام برحلته بين سنتي ٤٣٧-٤٤٤هـ/١٠٤٥-١٠٥٢م.

«سفرنامه»، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، بيروت - دار الكتاب الجديد ١٩٧٠.
النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكرى الشافعى) المتوفى سنة ٧٣٢هـ/١٢٣١م.
«نهاية الأرب في فنون الأدب»، مج ٢٨ تحقيق محمد أمين، القاهرة - مركز تحقيق التراث بدار
الكتب المصرية ١٩٩٢.

المراجع العربية

أيمن فؤاد سيد

الدولة الفاطمية في مصر - تفسير جديد، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢.

إبراهيم طرخان

النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر
١٩٦٨.

حسنين محمد ربيع

النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، القاهرة - جامعة القاهرة ١٩٦٤.

راشد البراوى

حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، القاهرة - مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.

سعيد عبد الفتاح عاشور

«البنية البشرية لجيوش صلاح الدين»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠).

عبدالعزیز الدورى

تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى، بيروت - دار المشرق ١٩٧٤.

ابن ظافر (جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي منصور الأزدي) المتوفى سنة ٦١٢هـ/ ١٢١٥م.

«أخبار الدول المنقطعة»، دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين مع مقدمة وتعقيب أندريه فرّيه، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٢.

علي بن خلف (أبو الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب) المتوفى بعد سنة ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م.

«مواد البيان»، تحقيق حسين عبداللطيف، طرابلس - جامعة الفتح ١٩٨٢.

القلقشندي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م. «صبح الأعشى في صناعة الإنشا»، ١-١٤، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩١٢-١٩٣٨.

ابن المأمون (الأمير جمال الدين أبو علي موسى البطائحي) المتوفى سنة ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م. «أخبار مصر - نصوص من»، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهرسها أيمن فؤاد سيد، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٣.

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) المتوفى سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م.

«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، ١-١٢، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٢٩-١٩٥٦.

المخزومي (القاضي أبو الحسين علي بن عثمان بن يوسف) المتوفى سنة ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م. «المنهاج في علم خراج مصر»، مخطوطة المتحف البريطاني رقم Add 23,483، ونشرة كلود كاهن، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٦.

المُسبّحي (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد)، المتوفى سنة ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م.

«الجزء الأربعون من أخبار مصر»، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد وتيارى بيانكى، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٨،

«نصوص ضائعة من أخبار مصر»، اعتنى بجمعها أيمن فؤاد سيد، حوليات إسلامية، (1982) *AnIsl XVIII* p. 1-54.

المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م.

«اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء»، ١-٣، تحقيق، جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٧-١٩٧٣.

الخطط = «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، ١-٢، بولاق ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م.

ثبت المصادر والمراجع وبيان طبعتها

المصادر العربية

- ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالكريم الجزري) المتوفى سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٣م.
- «الكامل في التاريخ»، ١-١٣، بيروت - دار صادر ١٩٦٥-١٩٦٧.
- البندارى (قوام الدين الفتح بن علي بن الفتح الأصفهاني) المتوفى سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م.
- «تاريخ دولة آل سلجوق»، القاهرة - مطبعة الموسوعات ١٩٠٠.
- الخوارزمي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الكاتب) المتوفى سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م.
- «مفاتيح العلوم»، القاهرة - مطبعة الشرق ١٩٢٣.
- ابن سعيد (علي بن سعيد المغربي) المتوفى سنة ٦٨٥هـ/١٢٨٦م.
- «المغرب في حلى المغرب»، تحقيق حسين نصار، القاهرة - مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٧٢.
- أبو شامة (شهاب الدين بن عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي)، المتوفى سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٧م.
- «الروضتين في أخبار الدولتين»، الجزء الأول في قسمين، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦-١٩٦٢.
- ابن الصيرفي (تاج الرئاسة أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان) المتوفى سنة ٥٤٢هـ/١١٤٨م.
- «القانون في ديوان الرسائل» و«الإشارة إلى من نال الوزارة»، حققهما وكتب مقدمتهما أيمن فؤاد سيد، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٠.
- ابن الطُّوَيْر (أبو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني)، المتوفى سنة ٦١٧هـ/١٢٢٠م.
- «زهة المقلتين في أخبار الدولتين»، أعاد بناءه وحققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، النشرات الإسلامية - ٣٩، شتوتجارت - دار النشر فرانز شتاينر ١٩٩٢.

من حال الإقطاع خاصة لأن «ديوان الجيوش» أقعد بعلم الواجبات و«ديوان الإقطاعات» أولى بعلم العبّرة والمقطع وما ينساق من الفواضل من النواحي ثم يذكر ما يدل عليه «ديوان المجلس» لأن في هذا الديوان مجلساً يقابل على ما يجرى في «ديوان الإقطاعات» من أحوال الجند وما ينساق من الفاضل ويُوَقَّع تلو ذلك بما يراه من إليه النظر من إقطاعه بمحلول واجبه للاستقبال الذي يراه»^{٥٨}.

وكانت الإقطاعات تُمنَح في العصر الفاطمي الأول عن طريق مناشير (مفردها منشور)، أما في نهاية العصر الفاطمي فكانت تمنح عن طريق السجلات (مفردها سجل)^{٥٩} وقد أورد على بن خَلْف المتوفى سنة ٤٣٧هـ/١٠٤٥م صاحب كتاب «مواد البيان» نص «منشور» بمنح إقطاع في العصر الفاطمي الأول لأفراد غير عسكريين، وعادة ما يكون هذا الإقطاع ناحية (ضيعة) أو دار أو أرض، أو «تسويغ [المقطع] ما يجرى عليه من خراج ملكه وما يجرى هذا المجرى»^{٦٠}.

كذلك أورد القلقشندي نص «منشور» و«سجلين» من إنشاء القاضي الفاضل: المنشور الأول لأحد أولاد الخلفاء [ربما الخليفة العاضد] اسمه حسن ولقبه حسام الدين يوعز فيه إلى ديوان الإنشاء بإقطاع ناحية كذا بحدها والمعتاد من وصفها المعاد وما يدل عليه الديوان [ديوان الإقطاع] من عبّرتها ويتحصل له من عينها وغلتها... إقطاعاً لا ينقطع حكمه». وأحد السجلين نسخة بإقطاع عن الخليفة العاضد لبعض أمراء الدولة، والثاني كتب به لبعض وزراء الفاطميين لم يحدد اسمه^{٦١}.

^{٥٨} الخزومي: المنهاج ٧١.

^{٥٩} منشور (ج. مناشير). كل وثيقة أو مكتوب لا تحتاج إلى

ختم أي منشورة غير مطوية. أما السجل (ج. سجلات)

فهى المكاتبات الصادرة من ديوان الإنشاء باسم الخليفة

وموجهة إلى أرباب الوظائف الكبار أو ملوك الدول الأجنبية

أو كبار رجال الدعوة الإسماعيلية لإبلاغ حادثة من الحوادث

أو بمنح لقب لأحد أرباب الوظائف أو بمنح إقطاع. (ابن

الصيرفي: القانون في ديوان الرسائل ١٦ هـ).

^{٦٠} على بن خلف: مواد البيان ٦٣١-٦٣٢؛ القلقشندي: صبح

١٣: ٣١-١٣٢.

^{٦١} القلقشندي: صبح الأعشى ١٣: ١٣٢-١٣٨.

ديوان الإقطاع [الإقطاعات]

كانت الإقطاعات التي تُمنَح للجُند في العصر الفاطمي مسؤولة «ديوان الإقطاع [الإقطاعات]» (أحد أقسام ديوان الجيش) الذي كان يتولَّى تحديد ارتفاع (عَبْرَة) كل إقطاع وصنفه، يقول ابن الطوير:

«إِذَا خَلَّتْ نَاحِيَةٌ مِنْ ضَامِنٍ أَوْ كَانَتْ مَحْلُولَةً وَرُسِمَ إِقْطَاعُهَا، عُمِلَ مِنْ «دِيَوَانَ الْمَجْلِسِ»^{٥٥} رِثَاعُهَا لِأَرْبَعِ سِنِينَ، سِنَتَيْنِ لِنَاحِيَتِهَا وَسِنَتَيْنِ لِنَاحِيَةِ جَدْبِهَا بِالتَّنْقِيبِ عَنِ ذَلِكَ، ثُمَّ يُجْمَعُ هَذَا الِارْتِفَاعُ لِهَذِهِ الْمُدَّةِ. وَيَعْتَمَدُ أَسْعَارُ مَا يَبِيعُ فِيهَا مِنَ الْغَلَاتِ وَغَيْرِهَا، فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ أُخِذَ رِبْعُهُ، وَإِذَا أَرَادَ ضَامِنٌ أَنْ يَضْمَنَ نَاحِيَةً كَانَتْ مُقْطَعَةً عَمِلَ فِي مَعْدِلِهَا كَذَلِكَ عَلَى أَصْلِ عَبْرَتِهَا بِرِبْعِهِ وَمَا يَرِيدُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ مِنَ الْبَدْلِ»^{٥٦}.

أما نص معاصره المَخزومي حول كتابة الجيش وديوان الإقطاعات فيتَّسم في العموم بالصعوبة في الفهم لأنه موجَّه في الأساس إلى المشتغلين بالأعمال الديوانية، فهو يستخدم مصطلحات خاصة وتعابير مركَّزة وفي غاية الاختصار أرهقت كل الذين تعاملوا مع نصه من قبل ولم يستطيعوا رغم كل الجهد المبذول أن يُقدِّموا لنا نتائج واضحة^{٥٧}، يقول المَخزومي:

«وَأَمَّا جَرَائِدُ الْإِقْطَاعَاتِ فَهِيَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يِقَامَ الْعَمَلُ وَتَذَكَّرَ نَاحِيَةٌ مِنْهُ وَعَبْرَتُهَا وَأَسْمَاءُ مَقْطَعِيهَا وَمَا انْسَاقَ فَاضِلًا فِيهَا لِلدِّيَوَانَ وَيَشْطَبُ بِمَا تَجَدَّدَهُ مِنَ الْأَحْوَالِ فِي ذَلِكَ. وَأَمَّا إِخْرَاجَاتُ الْأَمْوَالِ وَالَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يُوَقَّعَ عَلَى رَقْعَةٍ السُّؤَالُ بِإِخْرَاجِ الْحَالِ فَيَجَابُ مِنْ «دِيَوَانَ الْجَيْشِ» بِحَالِ السَّائِلِ وَالْمُسْتَقَرِّ مِنْ وَاجِبِهِ وَالْمَقْطَعِ مِنْهُ وَالْحَلُولِ لَهُ وَيُوقَعُ تَلَوُهُ فِي «دِيَوَانَ الْإِقْطَاعَاتِ» فَيَجَابُ مِنْهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

^{٥٥} أهم مهام هذا المجلس عمل «الاستيثار» أي الميزانية العامة للدولة في نهاية ذي الحجة من كل عام. وكان كُتاب ديوان الرُّواتب يجتمعون في هذا الوقت عند صاحب ديوان المجلس ويحررون قائمة بأسماء المرتزقين والمبالغ المؤداة لهم عيناً وورقاً. (ابن الطوير: نزهة المقلتين ٧٤-٧٩؛ أمين فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر ٢٦٠-٢٦١).

^{٥٦} ابن الطوير: نزهة المقلتين ٨٦؛ القلقشندي: صبح ٣: ٤٨٩.

^{٥٧} Cahen, Cl., *L'armée fatimide*, p. 164.

^{٥٥} ديوان المجلس. هو الديوان الرئيسي بين دواوين الدولة الفاطمية ويُقال لمتوليه «صاحب ديوان المجلس» ويُشرف على إدارته المختلفة عددٌ من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد ويُعاونه معين أو معينان، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات. وتتولى إدارات هذا الديوان المختلفة الإشراف على الإنعامات والأعطية ومنح الكسوات وتسجيل ما يرد من التُحف والهدايا من الملوك والأمراء وضبط ما يُنْفَق في الدولة من المهام لمعرفة ما بين كل سنة من التفاوت. ويتم تنزيل كل ذلك في «دفتر المجلس». ومن

وأسوان وعيذاب، وكانت عَبْرَتُهَا يومئذ في تلك السنة مائتي ألف وستة وستين ألف دينار^{٤٩} واتبع صلاح الدين في ذلك الطريقة نفسها التي اتبعها قبل نحو مائة عام أمير الجيوش بدر الجمالى عندما أَحَلَّ جنوده من الأرمين محل جيوش الدولة الفاطمية، فاستولى عساكر صلاح الدين على ما كان بأيدي الجند المصريين من مال ودور وإقطاع، ثم قبض عليهم واعتقلهم^{٥٠}. يقول المقرئى وهو يتحدث عن وصول صلاح الدين إلى قمة السلطة في مصر «أزال السلطان صلاح الدين بن أيوب جند مصر من العبيد السود والأمراء المصريين والعربان والأرمين وغيرهم واستجد عسكراً من الأكراد والأترك خاصة»^{٥١} وأصبحت أراضي مصر كلها منذ هذا التاريخ تقطع للسلطان وأمراءه وأجناده^{٥٢}.

هكذا عرف نظام الإقطاع الفاطمى (إقطاع القبالة) تعديلاً في نهاية عصر الدولة، ثم تعديلاً جذرياً على يد الأمراء الزنكيين المصاحبين لجيش أسد الدين شيركوه والذين تعوّدوا على رَبْطِ مَنْحِ الإقطاع بالخدمة العسكرية^{٥٣}. وبذلك أصبح «الإقطاع الجيشى (أو العسكرى)» هو المصدر الرئيسى لدخل الجيش الأيوبى، وخاصة في الشام، عن طريق إقطاع الأراضي لكبار أمراء الدولة ومنحهم حرية التصرف في إدارة شؤونها وصرف عائدها مقابل إسهام المُقْطَعِ في المعارك التي يُعلنها السلطان. أما في مصر، فرغم ارتباط الإقطاع الأيوبى فيها بالتقاليد السلجوقية والفاطمية على السواء، فإنه لم يتفق تماماً مع أي من النموذجين، فمن الناحية الاقتصادية كان أكثر تحرراً من إقطاع القبالة الفاطمى بحيث أن المُقْطَعِ لم يعد ملزماً بدفع أى خراج، ولكن بمقارنته بالإقطاع الزنكى - السلجوقى فإن المُقْطَعِ لم يكن له فيه أى حق إدارى حقيقى ولكنه يضمن له عائداً محدداً، ورغم أن بعض الإقطاعات كانت تمنح للمستفيدين على الدوام وتبقى وراثية في عائلاتهم فإن حالات استردادها وإعادة توزيعها تقابلنا كذلك بكثرة وذلك دون أن نتحدث عن عملية الرُّوكِ التي كانت تتم في مصر وما يترتب عليها، وكان هذا العائد يُحَسَبِ على أساس تقديرى يُعرف بـ«العبرة» على أساس وحدة حسابية تُعرف بـ«الدينار الجيشى» تتكوّن في بعض التدبيرات المالية من عَيْنٍ وَغَلَّةٍ وَأَصْنَافٍ^{٥٤}.

^{٤٩} Rabie, H., *op. cit.*, p. 28.

^{٤٩} المقرئى: اتعاط الحنفا ٣ : ٤١٧.

^{٥٠} Cahen, Cl., *EI*² art. *Ayyūbides* I, p. 825; *id.*, *EI*² ^{٥٤}

^{٥٠} نفسه ٣ : ٣٢١.

art. *Ikṭā'* III, p. 1116.

^{٥١} المقرئى: الخطط ١ : ٩٤.

^{٥٢} نفسه ١ : ٩٧.

حوادث سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م رفق الخادم «متولى السيارات بأسفل الأرض» وسنى الدولة حمّد بن أخي التاهرتي الذي قُتِل «جميع سيارات أسفل الأرض» التي كانت في يد رفق الدولة الخادم الأسود^{٤٢}. ويدل على التطور الذي حدث في القرن السادس ما ذكرته المصادر عن الصالح طلائع بن رزّيك أنه عندما جاء لنجدة الخلافة الفاطمية من الأشمونيين والبهنّسا فإنه استعان في ذلك بـ«العربان والأجناد مقطعي البلاد»^{٤٣}. وإلى جانب دفع رواتب الجند على أساس قاعدة إقطاعية، فإنه كان هناك أيضاً دفعٌ لرواتب الجند على أساس نقدي. فقد كنت «الأبدال» التي تُجَهَّز كل ستة أشهر للمحافظة على عسقلان يكون على رأسها أميرٌ يُعرف بـ«أمير المقدمين» كانت تُسَلَّم إليه الخريطة، وهي تشتمل على أوراق العرّض الخاصة بالجنود ليتّفق مع والي عسقلان على عرض العسكر بمقتضاها، ويُسَلَّم إليه مبلغٌ من المال لنفقته معونة لمن فاتته النفقة من العسكر، لأن نقباء الطوائف كانوا يُجرّدوا من كان حاضراً من الطوائف ومن كان مسافراً في إقطاعه فيأخذ صاحب الخريطة أوراقاً بمن سافر وهو في إقطاعه ليُوصّل إليه نفقته. وكانت نفقة الأمراء مائة دينار لكل أمير، وللأجناد ثلاثين ديناراً لكل جندي^{٤٤}.

لا شك أنه قد حدث تطوّر تدريجي لنظام الإقطاع الفاطمي قبل زوال الدولة الفاطمية وقيام الدولة الأيوبية، فعندما أصبح شاور وزيراً للعاقد - آخر خلفاء الفاطميين - بمعاونة جيوش نور الدين محمود، استفسد جماعة من عسكر أسد الدين شيركوه - الذي قاد جيوش نور الدين محمود لنجدة شاور في مصر - منهم خشتين الكردي وأقطعه شَطَنُوف الواقعة بإقليم الغربية^{٤٥}. كما أن شيركوه فور توليه الوزارة للعاقد «أقطع البلاد للعساكر التي قدمت معه»^{٤٦}، ولما خلفه صلاح الدين في الوزارة «شرع في نقض إقطاع المصريين... من أجل من معه من العساكر»^{٤٧} و«أبعد أهل مصر وأضعفهم»^{٤٨} فأقطع أخاه الأمير شمس الدولة توران شاه في سنة ٥٦٥هـ/١١٦٩م قوص

^{٤٥} أبو شامة: الروضتين ٢/١ : ٤٢٤؛ المقرئ: اتعاظ الحنفا ٢٧٩ : ٣.

^{٤٦} نفسه ٢/١ : ٣٠٢؛ ابن خلدون: تاريخ (بولاق) ٤ : ٧٩.

^{٤٧} نفسه ٢/١ : ٤٥٠؛ المقرئ: اتعاظ ٣ : ٣٢٢.

^{٤٨} المقرئ: اتعاظ الحنفا ٣ : ٣١١.

^{٤٢} المسبّح: أخبار مصر ٢٠ ، ٥٠ ، Lev, Y., op. cit., p. 126.

^{٤٣} ابن ظافر: أخبار الدول المنقطعة ١٠٨؛ النويري: نهاية الأرب ٢٨ : ٣١٩؛ المقرئ: اتعاظ الحنفا ٣ : ٢١٥-٢١٦.

^{٤٤} ابن الطوير: نزهة المقلتين ٤١-٤٢؛ المقرئ: اتعاظ الحنفا ٣ : ١٩٠.

وتدلنا هذه النصوص الهامة أنه خلال العصر الفاطمي كله كانت «الإقطاعات» تمنح للعسكريين والمدنيين على شكل «قبالات» (مفردها قبالة) وهو عملٌ ماليٌّ بحت الغرض منه تسهيل جباية الخراج ولا علاقة له بملكية الأرض مطلقاً، حيث ضمنت الحكومة الفاطمية الخراج وسائر الضرائب الأخرى مقابل مبالغ محددة واعتبر الفائض بعد ذلك أرباحاً للضامنين. وكانت البلاد يَتَقَبَّلُهَا متقبلوها بالأربع سنوات لأجل الظمِّ والاستبحار وغير ذلك^{٣٨}. وكان المَتَقَبَّلُ يحمل ما عليه من خراج على أقساط وتُحسب له من مبلغ قبالتة وضمانه لتلك الأراضي ما يُنْفَقُ على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضاربة مقدرة في ديوان الخراج. وقَسَمَ المَخْزُومِي «القبالات» إلى نوعين: «القبالات المقررة الأسعار» وهي التي تعنى عقداً يتضمن سعراً ثابتاً غير قابل للمناقشة، و«قبالات المناجزة» بالعين والحب، وهي تعنى اتفاقاً بالمزايدة، بحيث أن لفظ «القبالة» بإطلاقه يصبح ماثلاً للفظ «المناجزة»^{٣٩}.

وكان ديوان الإقطاع إذا طلب منه شخصٌ أن يُقَطِّعَ إقطاعاً من الإقطاعات مع تعهده بزيادة العبرة الإقطاعية، تَسَلَّمَ الطالب ذلك الإقطاع وقُسيخَ عقد الضمان السابق دون اعتبار لما بذله مقطوعها الأول في إصلاحها ووسائل زيادة عِبَرَتِهَا، فأمر الوزير المأمون البطائحي في سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م بقراءة منشور بالجامع الأزهر بالقاهرة وجامع عمرو بالفسطاط بإنكار ذلك ومنعه وأعفا كافة الضمناء المعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ما داموا قائمين بأقساطهم^{٤٠}.

وواضحٌ من المعلومات المتوفرة لدينا أنه حدث تطورٌ في نظام الإقطاع الفاطمي في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حيث أصبح قسم من الجيش الفاطمي يتقاضى مكافأته على قاعدة إقطاعية، وأصبح الجند المقطعون يقيمون في الأقاليم التي توجد فيها إقطاعاتهم. وتعد عملية إقامة المقطعين في الأقاليم تطوراً في هذا النظام في القرن السادس الهجري^{٤١}، ففي القرن السابق كان الجنود الفاطميون المقيمون في الأقاليم لا يحصلون على إقطاعات بل إن المقيمين منهم في مصر العليا ومصر السفلى كانوا تحت قيادة «متولى السيارات» ويتقاضون رواتبهم نقداً، فيذكر المسيحي في

^{٣٨} ابن الطوير: نزهة المقلتين ٨٦؛ المقيزي: الخطط ١: ٨٢؛ ابن المأمون: أخبار مصر ٢٩-٣١؛ المقيزي: الخطط ١: ٨٣؛ القلقشندي: صبح ٣: ٤٨٩.

^{٣٩} الخزومي: المنهاج ٦٠؛ Rabie. H., *op. cit.*, p. 28.

^{٤١} Lev, Y., *State and Society* p. 125-126; Brett, M., *The Origins of the Mamluk*, p. 44. Cahen, Cl., «Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO* V (1962), p. 261.

البطائحي أنه حدث في سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م تفاوت بين السنة الشمسية والعربية أربع سنين، ففاتح القائد أبو عبد الله محمد بن فاتك البطائحي الوزير الأفضل في ذلك. فأمر الوزير بإنشاء سجل «بنقل سنة تسع وتسعين وأربعمائة إلى سنة إحدى وخمسمائة لتكون موافقة لها... ويستمر الوفاق بين السنين الهلالية والخراجية إلى سنة أربع وثلاثين وخمسمائة»^{٣٤}.

وفي الوقت نفسه قام الوزير الأفضل، بناءً على مخاطبة القائد أبي عبد الله محمد ابن فاتك البطائحي أيضاً، بحلّ جميع الإقطاعات وإعادة روكها^{٣٥} في سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م بغرض المحافظة على قيمة العائد والخدمات بعد أن تضرّر كثير من العسكرية والمقطعين من كون إقطاعاتهم قد قلّ ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلّة المتحصّل منها، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عبّرتها بحيث صار في كل ناحية للديوان جملة تجبى بالعسّف. فحُمّلت الإقطاعات كلها على أملاك البلاد ودعى الأمراء والأجناد والطوائف للمزايدة عليها في دار الوزارة، ووعدهم الأفضل بترك أملاكهم التي لهم فيها يتصرفون فيها بالبيع والإيجار، ثم حلّ جميع الإقطاعات ووقعت المزايدة عليها وتميّز لكل منهم إقطاع وكتب لهم السجلات بأنها باقية بأيديهم لمدة ثلاثين عاماً ما يقبل منهم فيها زائد، وحصلت بذلك للديوان «بلاد مَقْوَرَة»^{٣٦} بما كان مفرقاً في الإقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار وهو ما عُرف بـ «الروك الأفضل»^{٣٧}.

مرات تمت فيها عملية «الروك». والروك الأفضل هو الروك الثالث للأرض في مصر والروك الوحيد الذي تم في العصر الفاطمي. (المقريزي: الخطط ١: ٨٢، السلوك ١: ٨٤١هـ؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ٨: ٥٨٧.

Rabie, H., *op. cit.*, p. 50-56; Halm, H., *El².*, art. *Rawk* VII, p. 483-484.

^{٣٦} في بعض المصادر، «بلاد (ضباع) مفردة»، والبلاد المَقْوَرَة هي الأماكن والأراضي المتسعة التي لا نبات فيها. (إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ٥٠٥).

^{٣٧} ابن المأمون: أخبار مصر ٩-١٠؛ النويري: نهاية الأرب ٢٨: ٢٧٦-٢٧٧؛ المقريزي: الخطط ١: ٨٣، اتعاظ الحنفا ٣: ٤٠؛ Brett, M., *op. cit.*, p. 42-43; *id.*, «The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 52-55.

^{٣٤} ابن المأمون: أخبار مصر ٣-٨؛ ساويرس بن المقفع: تاريخ بطارقة الكنيسة ١/٣: ٤-٥؛ النويري: نهاية الأرب ٢٨: ٢٧٧؛ المقريزي: الخطط ١: ٢٧٩-٢٨١ واتعاظ ٣: ٤٠.

^{٣٥} الروك. كلمة قبطية، استمد منها الفعل العربي روك، يروك، تعنى في مصر إجراءً زراعياً يتم خلاله القيام بعملية قياس الأرض وحصرها في سجلات وتشمينها، والغرض من هذا الإجراء هو تعديل ما هو مفروض على البلاد من الأموال الخراجية نتيجة لما يطرأ على حال الأرض من تغيير بنقص أو زيادة في مساحتها بين وقت وآخر. ويؤكد المقريزي أنه في بداية الفترة الإسلامية كان يتم «الروك» كل ثلاثين سنة من أجل التوفيق بين السنة الهلالية والسنة الخراجية، وواضح أن ما يذكره المقريزي لا يعكس إلا وضعاً نظرياً. ففي الواقع أنه طوال ثمانية قرون ونصف تفصل الفتح العربي عن الفتح العثماني لمصر لا تذكر المصادر سوى ست

يتعهد كل مقطع من أولئك المقطعين بدفع مقادير معينة من المنتحلات الضرائبية السنوية للإنفاق منها في أوجه نفقات الدولة ومصالحها ويحتفظ لنفسه ببقية عائد الإقطاع^{٢٩}، ويبدو أن هذا الاتجاه استمر أيضاً في زمن الخليفين الأمر بأحكام الله والحافظ لدين الله في القرن السادس الهجري.

لم يكن هذا الإقطاع الذي أدخله بدر الجمالي بحال من الأحوال إقطاعاً عسكرياً، بل وسيلة مالية لإعادة إنتاجية الأرض الزراعية بعد سنوات الجفاف التي صاحبت الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية التي سادت في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الخامس الهجري^{٣٠}. فقد ذكر الخزومي في كتاب «المنهاج في علم الخراج» أنه وقف على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالي سنة ٤٨٣هـ بلغ فيها ارتفاع خراج البلاد ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار، بينما كان ارتفاع خراج البلاد قبل وصول بدر الجمالي إليها سنة ٤٦٦هـ لا يتعدى ألفي ألف وثمانمائة ألف دينار^{٣١}.

ويتضح هذا الغرض المالي من عدد من الإصلاحات المالية والزراعية التي قام بها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بعد ذلك بثلاثين عاماً في سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م. فمعروف أن التفاوت بين السنة الشمسية والسنة القمرية أحد عشر يوماً تقريباً، وكانت كل ثلاث وثلاثين سنة قمرية تعادل اثنين وثلاثين سنة شمسية، لذا فقد كان «التوفيق بين السنتين الشمسية والقمرية» أمراً ضرورياً لأن استحقاق الخراج وجبايته منوطان بالزروع والثمار وهي مرتبطة بالشهور والسنين الشمسية وما يقابلها من التقويم القبطي^{٣٢}. ونتيجة للأزمة التي اجتاحت مصر في أواسط القرن الخامس الهجري أُغفل نُقل السنين في الديار المصرية «حتى كانت - كما يقول الخزومي - سنة تسع وتسعين وأربعمائة للهلال تجرى مع سنة سبع وتسعين الخراجية، فنُقلت سنة سبع وتسعين الخراجية إلى سنة إحدى وخمسمائة، هكذا رأيت في تعليقات أبي رحمه الله»^{٣٣}. ويضيف المؤرخ ابن المأمون

^{٢٩} Rabe, H., *op. cit.*, p. 29; Brett, M., *op. cit.*, p. 43.

^{٣١} المقرئزي: الخطط ١: ١٠٠.

^{٣٢} ابن ممتي: قوانين الدواوين ٣٥٨-٣٥٩؛ علي بن خلف: مواد البيان ٥٥٨-٥٦٢؛ الفلقشندي: صبح الأعشى ١٣: ٥٤؛ المقرئزي: الخطط ١: ٢٧٥.

^{٣٣} الخزومي: المنهاج في أحكام الخراج - خ ق ٣٨؛ الفلقشندي: صبح ١٣: ٦٠؛ المقرئزي: الخطط ١: ٢٧٦.

^{٢٩} المقرئزي: الخطط ١: ٨٦ والأتعاض ٣: ٨٠-٨١؛

Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqṭā'* p. 249; id., *Et.*, art. *Kabāla* IV, p. 337-338; id., «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzūmī», *JESHO* 15 (1972), p. 172; Brett, M., «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» in Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, OLA 73 (Leuven 1995), p. 40.

وللتدليل على الفرق بين نظام الإقطاع في مصر الفاطمية ونظيره في العراق ذكر ابن ميسر وهو يتحدث عن واقعة البساسيري الذي أقام الدعوة الفاطمية للخليفة المستنصر بالله في بغداد، أنه «كان له ببغداد إقطاعٌ لا يمكن أن يكون له بمصر مثله»^{٢٤}. واضح أن هذه الأمثلة جميعها ترجع إلى فترة الحاكم بأمر الله وبداية فترة الظاهر لإعزاز دين الله، وهي فترة شهدت إلى حد بعيد اضطرابات داخلية وثورات وصعوبات اقتصادية تأثرت فيها قُدرة الدولة على المحافظة على دفع رواتب الجيش على أساس نقدي على قاعدة منتظمة. فهل تحويل الإقطاع إلى إقطاع شبه عسكري والمحافظة عليه استمر بعد تغيّر هذه الظروف وعودة الاستقرار الداخلي وانتهاء الصعوبات الاقتصادية؟ لقد كانت الأزمات الاقتصادية في زمن الظاهر قاسية إلى حد بعيد ولكنها لم تستمر طويلاً وبالتالي لم تكن لها أهمية كبيرة^{٢٥}. ويرى كلود كاهن أن فترة الفوضى الداخلية والحروب الأهلية التي شهدتها عصر المستنصر هي نقطة التحول في طبيعة نظام الإقطاع في العصر الفاطمي حيث أوجدت الظروف الملائمة لإمكانية تحويله إلى إقطاع شبه عسكري^{٢٦}.

وفور وصول بدر الجمالي إلى مصر وعمله على التخلص من الأمراء المصريين جعل لكل واحد من أصحابه قتل أحد الأمراء المصريين «سائر ما بيد ذلك الأمير من إقطاع وجار ودار ومال وجوار وغير ذلك»^{٢٧}. ويبدو أن الدولة الفاطمية بدأت منذ هذا التاريخ تستخدم نوعاً من الإقطاع في تدبير شؤون جزء من جيشها الكبير. فمنذ وصول بدر الجمالي إلى السلطة أخذ العسكريون يحلون تدريجياً محل أرباب القلم في جباية الخراج، وجعلت لكل من أولئك الجباة العسكريين جهات ذات قيمة ضرائبية يؤدونها للدولة أطلق عليها «إقطاع» عبارة عن منطقة زراعية مؤجّرة مقابل مبلغ اتفاقي يطلق عليه قبالة (ج. قبالات)، ويسمى المزارع المقيم في البلد «فلاحاً قراراً» فيصير عبداً لمن أقطع تلك الناحية، كما أطلق على القيمة الضرائبية «عبرة»^{٢٨}، بمعنى أن

^{٢٤} ابن ميسر: أخبار مصر ٢١.
^{٢٥} Lev, Y., op. cit., p. 326.
^{٢٦} Cahen, Cl., op. cit., p. 243.
^{٢٧} المقرئزي: المفى الكبير ٢: ٣٩٦.
^{٢٨} العبرة. هي مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأراضى وما يُتخصّل من كل قرية من عين وغلّة وصنف. (ابن ممتي: قوانين الدواوين ٣٦؛ المقرئزي: الخطط ١: ٨١، ٨٧)

Cahen, Cl., «Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide», *Arabica* III (1956), p. 12-13.

يعقوب بن كلّس «إقطاعاً» في كل سنة بمصر والشام مبلغه مائة (ثلاثمائة) ألف دينار^{١٤}. وكان مبلغ «إقطاع» قاضي القضاة مالك بن سعيد في السنة خمسة عشر ألف دينار^{١٥}، كما يذكر ابن سعيد المغربي أن الحاكم توسّع في الإقطاعات حتى أنه أقطع جماعة نواتية العُشارى الذى كان يركب فيه^{١٦}، وفي أعقاب انتصاره على ثورة أبى رَكوة التى هدّدت النظام الفاطمى «أقطع [الحاكم] الفضل بن صالح إقطاعات كثيرة»^{١٧}، كما أنه عندما انقلب على الكتاميين أمر بالقبض على جميع ما لهم من الإقطاع من ضياع ورباع وغير ذلك^{١٨}. وعندما تأمرت سيدة الملك أخت الحاكم مع الحسين بن دُوّاس للقضاء على أخيها وعدته بأن يكون هو مُدبّر الدولة وأن تزيد في إقطاعه مائة ألف دينار^{١٩}.

ويبدو من العرض السابق أن الكتاميين كان لهم إقطاعات إلى جانب روايتهم المنتظمة، ولكن لا نعلم على وجه التدقيق إلى أى حد كان هذا النظام منتشرًا بينهم، كما أن حقيقة منح الإقطاع إلى كبار رجال الدولة يُوضّح الوعد الذى قطعه سيدة الملك للحسين بن دُوّاس^{٢٠}.

ويُوضّح نصُّ أورده المُسبّحى أن الإقطاعات كانت تُمنح إلى الموظفين المدنيين كمنحة من الخليفة، فعندما تولى القائد عزّ الدولة معضاد نظر «ديوان الكتاميين» سنة ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م عوضاً عن الأمير شمس الملوك مسعود بن طاهر الوزان كتب هذا الأخير إلى الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ليسأله فى تسليم إقطاعه، فأجابه الخليفة بأنه «نِعْمَة» من أمير المؤمنين عليه وعلى أمثاله لا تُنزع منهم^{٢١}. وواضح أن المُقطّع فى هذه الحالة غير مُكلّف بأية خدمة عسكرية ولكنه يخضع لدفع «العُشْر» من عائد الإقطاع إلى بيت المال^{٢٢}. كما أن حسّان بن جراح الطائى متولى حرب فلسطين أرسل إلى الخليفة الظاهر فى نفس العام يطلب إضافة بيت المقدس ونابلس إلى إقطاعه ليكفّ عن القتال، فأجابه الخليفة بإضافة إقطاع نابلس فقط إليه^{٢٣}.

^{١٤} النويرى: نهاية الأرب ٢٨ : ١٦٥؛ المقرئى: الخطط ٢ : ٦
و اتعاظ الحنفا ١ : ٢٦٩.

^{١٥} المقرئى: الخطط ٢ : ١٠٧.

^{١٦} ابن سعيد: النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ٦٦.

^{١٧} أبو الخاسن: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ٤ : ٢١٧.

^{١٨} ابن سعيد: النجوم الزاهرة ٦٨.

^{١٩} ابن الأثير: الكامل فى التاريخ ٩ : ٣١٦ ، ٣١٩.

^{٢٠} Lev, Y., «Army, Regime and Society in Fatimid Egypt» ٢٠٠٠
358-487/968-1094», IJMES 19 (1987), p. 355-356.

^{٢١} المسبّحى: أخبار مصر ٢٨-٢٩.

^{٢٢} Rabie, H., *The Financial System of Egypt A. H. 564-*
642 / A.D. 1159-1341, London 1972, p. 27.

^{٢٣} المسبّحى: أخبار مصر ٥٧-٥٨؛ المقرئى: اتعاظ ٢ : ١٥٧.

كان الوضع في مصر في زمن الدولة الفاطمية مخالفاً لذلك كما ذكر المقرئ في النص الجامع الذي أوردته منذ قليل. ولا نملك أية معلومات منظمة حول الطريقة التي كانت تدفع بها رواتب الجنود في العصر الفاطمي، ولكن من خلال معلومات متناثرة في بطون المصادر نستطيع القول أن الجيش الفاطمي كان يتقاضى رواتبه نقداً وعلى دفعات مختلفة منتظمة خلال العام. فعند الاحتفال بتنصيب الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م اتفق الحسن بن عمارة مع الكتاميين على أن يطلق لهم ثمانى «إطلاقات» كل سنة على أساس ثمانية دنانير لكل رجل منهم، وذلك بالإضافة إلى «الفضل» وهو عشرون ديناراً لكل واحد دُفعت بحضرة الخليفة بواسطة عرفائهم (ج. عريف) ^٩. وأصبح تقليداً بعد ذلك منح مال «الفضل» للجنود كافة وتكرر ذلك أثناء تنصيب الخليفة الظاهر والخليفة المستنصر ^{١٠}.

ولدينا معلومات أخرى تؤكد أن رواتب الجيش كانت تدفع نقداً، ففي سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م طالب الرجال السودان الذين أرسلوا لحفظ مدينة تنيس «أرزاقهم» ^{١١}، كما أن الوزير الأجل أبو سعد منصور أحد وزراء المستنصر أقام في الوزارة أياماً قلائل طالبه خلالها الجنود بـ «أرزاقهم» فوعدهم ثم فر هارباً ^{١٢}.

هذه النصوص هي الوحيدة التي نعرف منها كيفية دفع رواتب الجيش في العصر الفاطمي الأول. ويبدو أن نظام دفع الرواتب نقداً على أساس دورى خلال العام قد استمر إلى زمن الحرب الأهلية أثناء خلافة المستنصر حيث يذكر ناصر خسرو عند وصفه للجيش الفاطمي أن «نفقة هذا الجيش كله من مال السلطان، ولكل جندي منه مرتب شهري على قدر درجته» ^{١٣} ثم انهار هذا النظام تماماً خلال هذه الحرب.

والوضع العام خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة/ العاشر والحادي عشر للميلاد أن النظام الإقطاعي لم يكن شائعاً أو معتاداً في مصر الفاطمية. ولكن كان هناك نوع من الإقطاع الذي يُمنح إلى الموظفين المدنيين، فكان القضاة وأصحاب الوظائف الإدارية وكبار الأمراء يُمنحون إقطاعات عوضاً عن رواتبهم أو كجزء من تعويضهم، واتسعت دائرة من يمنحون هذه الإقطاعات في فترة خلافة الحاكم بأمر الله لتشمل كذلك الجنود وعبيد الشراء. وأمامنا عدد من الأمثلة تؤيد ذلك: فقد جعل الخليفة العزيز بالله لوزيره

^٩ ابن ميسر: أخبار مصر ١٧٨.

^{١٠} المقرئ: اتعاظ الحنفا ٢: ١٢٥، ١٨٤-١٨٥.

^{١١} المسيحي: أخبار مصر ٥٧.

^{١٢} ابن الصيرفي: الإشارة إلى من نال الوزارة ٩٣.

^{١٣} ناصر خسرو: سفرنامه ٩٥.

الإقطاع من الأرض الموات لإحيائها أو من الأراضي التي توفى أصحابها دون وريث. ويرى الفقهاء أنه لا يجوز مصادرة إقطاع التملك حيث يصير المقطع بالتملك كمالكاً لرقبتها^٤. أما النوع الثاني من الإقطاع فهو المعروف بـ «إقطاع الاستغلال» وقد نشأ نتيجة لتسلط الجند والعسكر، وكان يُمنح لهم من أرض الخراج بحيث يفيد المقطع منه مقابل دفع مبلغ مُتَّفَق عليه دفعة واحدة أو على أقساط متعددة. ولم تكن الإقطاعات العسكرية وراثية كما أنها لا تدوم مدى الحياة ولا تعتبر ملكاً لصاحبها، وإنما كانت تمنح لهم ليعوضهم إيرادها عن الراتب الذي قد تعجز خزانة الدولة عن الوفاء به. لذلك فإنها كانت بمثابة امتيازات ومنح إضافية ولم تكن بديلاً عن الرواتب^٥.

ومع ظهور دولة السلاجقة التي حلت محل البويهيين في التحكم في الخلافة العباسية، بدأت ظاهرة إحلال الإقطاع محل العطاء أو الرواتب لرجال الجيش، فقد تطبقت الطبيعة الحربية لدولة السلاجقة أن ينتقل التنظيم المالي فيها انتقالاً حتمياً من نظام الرواتب والأعطية النقدية إلى نظام المكافأة والتعامل على قاعدة إقطاعية^٦. فقد كانت العادة جارية، كما يقول البنداري، بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، ثم أن الوزير نظام الملك وزير السلطان ملك شاه، رأى أن الأموال لا تُحصَل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع [أى إيراد] لاعتلالها ففرَّقها على الأجناد إقطاعات وجعلها لهم حصلاً وارتفاعاً فتوافرت دواعيهم على عمارتها^٧.

وانتقل هذا النظام إلى الزنكيين حيث لجأ عماد الدين زنكى بعد أن أسس دولته في الموصل وحلب إلى تعميم نظام الإقطاع، واستمر على ذلك ابنه نور الدين محمود صاحب دمشق ثم ورثه عنه الأيوبيون في مصر بعد ذلك. ويقوم هذا النظام الإقطاعي على أساس فكرة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأمير أو السيد الإقطاعي من ناحية وأفضاله المُقْطَعين من ناحية أخرى. أى أن الأرض أو المدن أو القلاع والحصون التي يتم إقطاعها للأفصال والأتباع تكون مقابل خدمات حربية يلتزم هؤلاء الأفصال بتقديمها لساداتهم الإقطاعيين متى طلب منهم ذلك^٨.

^٤ حسين محمد ربيع: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ٢٥. ^٥ البنداري: تاريخ دولة آل سلجوق، القاهرة - مطبعة الموسوعات ١٩٠٠، ٥٥؛ المقرئ: الخطوط ١: ٩٥. ^٦ سعيد عبدالفتاح عاشور: «البنية البشرية لجيوش صلاح الدين»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠) ١٣.

^٤ عبدالعزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ٣٩-٤٠؛ راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ٥٤-٥٩؛ Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqṭā' du IX^e au XIII^e siècle*, p. 235-239.

^٥ عبدالعزيز الدوري: المرجع السابق ٤٣-٤٤؛

Cahen, Cl., *op. cit.*, p. 243-43.

طبيعة الإقطاع الفاطمي

كان الإقطاع نظاماً معمولاً به في العراق أوجده البويهيون ثم تَمَّه السلاجقة وخلفاؤهم من الزنكيين والنوريين. أما في مصر فقد كان الوضع مختلفاً تماماً، يقول المقرئزي في نص هام:

«لم يكن في الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم في أجناد الدولة التركية [المملوكية]، وإنما كانت البلاد تُضمَّن بقبالات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد والوجوه وأهل النواحي من العرب والقبط وغيرهم»^١.

ويضيف في موضع آخر:

«وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها صارت تُقَطَّع للسلطان وأمرائه وأجناده»^٢.

و«الإقطاع» هو «أن يُقَطَّع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبته»^٣، أي أن الأرض تصبح ملكاً لصاحب الإقطاع. كان هذا النظام معمولاً به في الدولة الإسلامية، ولم تكن على أصحاب الإقطاعات في الفترة المبكرة واجبات عسكرية ولكن كان عليهم دفع بعض الضرائب للدولة وإصلاح القنوات والجسور التي تقع في أراضيهم، ويطلق على هذا النوع من الإقطاع «إقطاع التمليك»، ويكون فيه الإقطاع ملكية تامة لصاحبه وقد يكون وراثياً أيضاً، وعلى صاحب هذا الإقطاع دفع «العُشْر» إلى بيت المال. وعادةً ما يكون هذا

^٣ الخوارزمي: مفاتيح العلوم ٣٩.

^١ المقرئزي: الخطط ١: ٨٥.

^٢ نفسه ١: ٩٧.